

توجيه ظاهرة الإبدال في كتاب جميلة أرباب المراد
للإمام برهان الدين الجعبري 732هـ دراسة تحليلية

**The Linguistic Justification of the
Phenomenon of Substitution in *Jamīlat
Arbāb al-Marāṣid* by Imām Burhān al-Dīn
al-Ja‘barī (d. 732 AH): An Analytical
Study**

م.م. أنس حميد مجيد

Assist. Lec. Anas Hameed Majeed

anas.hameed@imamaladham.edu.iq

م.م. زيد كريم جاسم

Assist. Lec. Zaid Kareem Jasim

zaeed.1991@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الجعبري، الإبدال، وجه، رؤوس الآي، الرسم القياسي، الجميلة

Keywords: al-Ja‘barī, Substitution (Ibdāl), Linguistic Justification,
Qur’anic Verse Endings, Standard Arabic Orthography, al-Jamīlah

الملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة الإبدال في رسم المصحف العثماني من خلال كتاب جميلة أرباب المرصد في شرح عقيلة أتراب القوائد للإمام برهان الدين الجعبري (ت 732هـ)، بوصفها من الظواهر التي تداخل فيها الرسم بالأداء واللغة، ويهدف البحث إلى الكشف عن منهج الجعبري في توجيه هذه الظاهرة، وبيان الأسس التي اعتمدها في تفسير الإبدال بين الحروف، في ضوء ربط الرسم بالأصل الاشتقاقي، ووجوه القراءات، ولغات العرب، ومراعاة الوقف والفاصلة القرآنية، واعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي، القائم على استقراء نصوص الجعبري المتعلقة بالإبدال، وتحليلها في ضوء أقوال أئمة الرسم واللغة والقراءات، وتوصل البحث إلى أنّ الإبدال في رسم المصحف عند الجعبري ظاهرة مقصودة، منسجمة مع نظام الرسم العثماني، وليست خروجًا عن القياس الإملائي، كما كشف عن اعتماد الجعبري منهجًا تركيبياً في توجيهه، يُبرز الوظيفة الدلالية للرسم العثماني وسعته في استيعاب وجوه القراءة.

Abstract:

This study examines the phenomenon of substitution (ibdāl) in the orthography of the Uthmānic Muṣḥaf through the work Jamīlat Arbāb al-Marāsid fī Sharḥ ‘Aqīlat Atrāb al-Qaṣā’id by Imām Burhān al-Dīn al-Ja‘barī (d. 732 AH), The study views substitution as a phenomenon resulting from the interaction between orthography, recitation, and linguistic principles. It aims to uncover al-Ja‘barī’s methodological approach to explaining substitution and to identify the foundations upon which he interpreted substitution between letters, particularly through linking orthography with etymology, modes of recitation, Arab dialects, and considerations of pause and Qur’ānic verse endings, The study adopts a descriptive-analytical method based on inductive examination of al-Ja‘barī’s texts related to substitution, analyzed in light of the views of leading scholars of Qur’ānic orthography, linguistics, and recitation. The findings reveal that substitution in the Muṣḥaf, according to al-Ja‘barī, is an intentional phenomenon consistent with the fixed Uthmānic orthographic system and does not constitute a deviation from standard spelling. Moreover, al-Ja‘barī employs an integrative approach that highlights the semantic function and flexibility of the Uthmānic script in accommodating multiple readings.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل: **أ س ج سد سخ سم صد صذ ضج ضد ضذ ضمّ ،
والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على سيد الخلق وحبيب الحق سيدنا محمد وعلى آله الطيبين
وأصحابه الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:**

فعلم رسم المصحف العثماني من أدقّ مباحث درس اللغوي والقرآني، وأوثقها اتصالاً بقضايا
الأداء والقراءة والبنية الصوتية والصرفية، إذ لا يُنظر إليه بوصفه علمًا كتابيًا خالصًا، بل بوصفه
نظامًا له علله وضوابطه، ويقوم على مراعاة جملة من الاعتبارات اللغوية والأدائية التي استقرّ
عليها النقل والتلقّي، ومن هنا كان النظر في ظواهر الرسم، ولا سيما ما يتصل بالإبدال، مدخلًا
مهمًا لفهم طبيعة هذا الرسم، والكشف عن الأسس التي بُني عليها.

وتعدّ ظاهرة الإبدال من الظواهر اللغوية التي تتداخل فيها الصوت بالرسم، والاشتقاق بالأداء، وقد
تجلّت آثار هذا التداخل بوضوح في رسم عدد من ألفاظ المصحف الشريف، الأمر الذي دعا
علماء الرسم والقراءات واللغة إلى توجيه هذه الظاهرة وبيان عللها، دفعًا لما قد يُتوهم فيها من
مخالفة الإملاء القياسي أو الخروج عن سنن العربية، وفي هذا السياق يبرز جهد الإمام برهان
الدين الجعبري (ت 732هـ) في كتابه جميلة أرباب المراصد، بوصفه من أبرز الجهود التي
عالجت ظواهر الرسم معالجة توجيهية قائمة على الربط بين هيئة الحرف المكتوب وما يلابسه
من وجوه الأداء واللغة.

وتقوم إشكالية هذا البحث على تساؤلٍ مفاده: كيف وجّه الإمام الجعبري ظاهرة الإبدال في رسم
المصحف؟ وما الأسس التي اعتمدها في تفسير هذا الإبدال بين الحروف المختلفة؟ ويندرج تحت
هذا التساؤل العام عددٌ من الأسئلة الجزئية المتصلة بأنواع الإبدال، وحدود الاحتجاج بالأصل
الاشتقائي، ومدى اعتبار الأداء والوقف والفاصلة القرآنية في توجيه الرسم.

وتتبع أهمية هذا البحث من كون مثل هذه الموضوعات قد غفل عنها الكثير من الدارسين للعلوم
الشرعية والعربية مما جعلها نادرة وقليلة، فضلًا عن كون الموضوعات التي تختص بعلم الرسم
هي موضوعات متصلة بأعظم الكتب منزلة وأكثرها شرفًا وهو كتاب الله العزيز، وكذلك يسعى
البحث إلى إبراز منهج الإمام الجعبري في التعامل مع ظاهرة الإبدال، إذ الجعبري هو من كبار
العلماء الذين عنوا بدراسة رسم المصحف وتوجيه ظواهره، كما أن كتابه (جميلة أرباب المراصد

في شرح عقيلة أتراب القوائد) يعدُّ من أكبر شروح الشاطبية وأوسعها وأشملها وربما أكثرها فائدة، وكذلك هو مصدر لكثير من كتب القراءات المعتمدة في علم القراءات القرآنية.

ويهدف هذا البحث إلى:

- بيان أنواع الإبدال التي تناولها الإمام الجعبري في كتابه، وتحليل توجيهاته لهذه الظاهرة في ضوء الرسم العثماني
- الكشف عن الأسس التي اعتمدها في الربط بين الرسم والأداء والأصل اللغوي.
- إبراز ملامح منهجه العام في تفسير ظواهر الرسم.

وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي، القائم على استقراء نصوص الإمام الجعبري في جملة أرباب المراد، وتحليل توجيهاته في ضوء أقوال أئمة الرسم واللغة والقراءات، مع الاستعانة بالشواهد القرآنية واللغوية ذات الصلة، دون الخروج عن حدود المادة المدروسة. وانقسم البحث - وفقاً لأنواع الإبدال الواردة في النصوص المدروسة - إلى ست مسائل، عولجت كلُّ مسألة منها معالجة مستقلة من حيث العرض والتحليل، مع المحافظة على وحدة المنهج، بما يسهم في تكوين صورة متكاملة عن توجيه ظاهرة الإبدال عند الإمام الجعبري، ويُبرز دقة نظره في فهم الرسم العثماني وأبعاده اللغوية والأدائية.

وفي ضوء بحثي عن دراسات أكاديمية علمية سابقة تتصل اتصالاً وثيقاً بموضوع هذا البحث، إلا أنني وجدت أن مثل هذه الموضوعات قليلة، ومن أبرز الدراسات السابقة التي وجدتتها

1. توجيه ظواهر الرسم العثماني عند ابن البناء المراكشي، لفتحي بودلفة
2. رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، للأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد (حفظه الله تعالى)

3. ظواهر الرسم في مصحف جامع الحسين في القاهرة، لأستاذنا الدكتور إياد سالم صالح السامرائي

التمهيد

مصطلح التوجيه في اللغة والاصطلاح

أولاً: التوجيه لغةً:

للتوجيه أكثر من معنى في معاجم اللغة العربية، وأغراضه متعددة وسأعرض بعضاً منها على سبيل الذكر لا الحصر:

قال ابن فارس: ((الواو والحيم والهاء: أصلٌ واحد يدلُّ على مقابلةٍ لشيءٍ، والوجه مستقبلٌ لكل شيءٍ، يقال: وجه الرجل وغيره، وربّما عبّر عن الذات بالوجه)) (ابن فارس، 1399هـ، 6/88).

وكذلك يستعمل في صحة الشيء، سواء كان مادياً أم معنوياً، كقولهم: ليس لكلامك هذا وجه، يريدون ليس له صحة (الزمخشري، 1419هـ، 322/2)

والتوجيه مصدرٌ للفعل الثلاثي المضعف العين ومنه: وجهت الريح الحصى توجيهاً، إذا ساقتها، ووجهت الأرض المطرة، إذا صيرتها وجهًا واحدًا، وكساء موجه، أي: ذو وجهين، والتوجيه من الخيل الذي تخرج يداه معاً عن النتاج، ويسمى ذلك الفعل التوجيه (ابن منظور، 1414هـ، 558/13)

ثانياً: التوجيه اصطلاحاً:

التوجيه في اصطلاح علم الرسم العثماني:

بحثت كثيراً عن تعريف اصطلاحى لتوجيه ظواهر الرسم العثماني سواء في كتب التراث العربية أو الكتب الحديثة المختصة بعلم الرسم، فلم أعثر على تعريف اصطلاحى عليه العلماء لبيان المراد من التوجيه، ومن يقرأ كتب علم الرسم القديمة التي وصلتنا يلاحظ أن التوجيه في وقتها لم يكن إلا مباحث فرعية من كتبهم، إن وجدت هذه المباحث، أو عناوين لموضوعاتهم كما في المقنع للإمام الداني، وتذكر المصادر أنّ هناك كتباً في التعليل لم تصل إلينا، مثلاً لمكي بن أبي طالب القيسي كتاباً في التعليل عنوانه (علل هجاء المصاحف) ذكره اللبيب في درته ونقل عنه في أكثر من موضع، وكذلك ذكره القفطي في إنباه الرواة وذكر أنّه في جزأين، وكذلك للداني كتابٌ في التعليل ذكره في المقنع (القفطي، 1406هـ، 318/3)

وكذلك لأبي داود سليمان بن نجاح الأندلسي كتابٌ في الرسم والتعليل اسمه (التبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين عثمان) اختصره في مختصر التبيين المطبوع، قال في أوله: ((سألني سائلون من بلاد شتى أن أجرد لهم من كتابي المسمى بالتبيين. .. دون سائر ما تضمنه الكتاب

المذكور، من القراءات، والمعنى...، والحجج والتعليل ليخفف نسخته على من أراه)) (أبو داود/
1423هـ، 2/3-4)

فالمقدمون لم يشغلوا بتوجيه ظواهر الرسم بقدر ما عنوا بتوصيف الظواهر وإحصائها وبيان مواضعها، لأن الحاجة إلى الخوض في توجيهها ربما لم تكن ملحة في بداية الأمر، لأن الظواهر كانت من صلب كتاباتهم وإملائهم، لهذا نجد الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد يقول: ((ويبدو أن علماء الرسم المتقدمين لم يجدوا حاجة ملحة تدفعهم إلى محاولة إيجاد تعليل لكل ما جاء غير مُنقاس على القواعد التي وضعها في وقت متأخر علماء العربية وكان مهمهم الأول هو ضبط صور هجاء الكلمات في المصاحف العثمانية فبلغوا في ذلك الغاية)) (قدوري الحمد، د.ت، 292)

وقد استعمل علماء الرسم قديماً وحديثاً ثلاثة مصطلحات لوصف هذا المفهوم وهي: التوجيه والتفسير والتعليل

والجدير بالتبيان أن هذه المصطلحات الثلاثة تؤدي بمجملها إلى المعنى نفسه، فقد نجد أن العالم الواحد يستعمل هذه المصطلحات الثلاثة في كتاب واحد، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن استعمال هذه المصطلحات لم يكن على وجه البذل.

فعلى سبيل المثال الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد الذي يعدُّ أبرز المتخصصين في هذا العلم في عصرنا هذا، نجده يستعمل هذه المصطلحات الثلاثة في كتابه (رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية) الذي هو رسالة علمية في أصله.

ويمكن القول إن مصطلحات التوجيه والتعليل والتفسير تُستعمل في علم الرسم العثماني للدلالة على معنى واحد، وهو السعي إلى فهم أسباب مجيء ظواهر الرسم العثماني على خلاف الرسم القياسي، ومحاولة الكشف عن الحكم الكامنة وراء هذه الظواهر وتأصيلها تأصيلاً لغوياً أو تاريخياً

المسألة الأولى: إبدال الياء ألفاً

تندرج مسألة رسم قوله تعالى: **أَ يٰ يٰ يٰ** [النساء:36] من المواضع التي ظهر فيها اختلاف يسير في رسم بعض المصاحف، ولا سيما مصاحف أهل العراق، إذ نُقل أن كلمة (ذي) كُتبت في بعضها بالألف على وجه شاذ، في حين استقر رسمها في جملة المصاحف بالياء،

وهو اختلاف يترتب عليه أحياناً اختلاف في البنية والإعراب، وإن كان ذلك واقعاً في مواضع قليلة من المصحف.

وفي هذا السياق وجّه الإمام الجعبري هذه الظاهرة توجيهاً محكماً، فقرر أن رسم الياء في (ذي) إنما هو قياسي جارٍ على ظاهر الرسوم المشهورة المعتمدة في المصاحف، بينما وجّه رسم الألف على أنه موافقة للقراءة الشاذة المنقولة عن بعض مصاحف أهل الكوفة ، وهو ما نصّ عليه بقوله: ((رسمُ الياء أنها قياسية على ظاهر الرسوم والمشهورة ، ووجه الألف موافقة الشاذة)) (الجعبري ، 1431هـ ، 288-289) وهو توجيه يكشف عن منهج يوازن بين أصل الرسم المستقر وبين ما ثبت نقله على وجه الشذوذ دون إخلال بنظام الرسم العام.

فاختلاف الحركة أو الحرف هو اختلاف قد يفضي إلى تغاير في البنية والإعراب، ومن ذلك رسم (ذا) بالألف في قوله تعالى: أَيْنَ يَأْتِي [النساء:36] حيث رُسمت بالألف دون الياء، مع أن الظاهر يقتضي الجر؛ لكونها نعتاً للفظ الجار المجرور.

وإنّ (ذو) من الأسماء الستة وهي أسماء تلازم الإضافة، وتُعرّب بالحروف إذا أُضيفت إلى اسم ظاهر، وهو ما قرّره الزمخشري في المفصل، وتابعه عليه ابن هشام، وابن يعيش، وخالد الأزهري، إذ نصّوا على لزوم إضافتها، واختصاصها بالاسم الظاهر دون المضمّر، وتنوّع إعرابها بالحروف تبعاً لمواقعها، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: أَلَمْ يَأْتِكُمْ لَجَدٌ ، إذ جاءت (ذو) مرفوعة بالواو على الأصل في هذا الباب (الزمخشري ، 1414هـ ، 33/1؛ ابن هشام د.ت ، 64/1؛ يعيش ، 1422هـ ، 154/1؛ الجرجاوي ، 1421هـ ، 693/1).

وقد نقل أبو عمرو الداني عن الكسائي والقراء أن في بعض مصاحف أهل الكوفة ﴿وَالْجَارَ ذَا الْقُرْبَى﴾ بالألف، غير أنه صرح بعدم وجود هذا الرسم في غيرها من مصاحفهم، وعدم ثبوت القراءة به عن أحد من القراء، مما يدلُّ على أن هذا الوجه لم يخرج عن كونه نقلاً محدوداً غير معتمد في عموم الرسم (الداني ، د.ت ، 107).

وعلى وفق هذا الرسم بالألف ظهر توجيه نحوي آخر، وهو نصب (ذا) على الاختصاص، وهو توجيه ذكره أصحاب معاني القرآن، حيث قرروا أن من قرأها بالألف لزمه أن ينصب قوله تعالى: ﴿وَالْجَارَ ذَا الْقُرْبَى﴾، على إضمار فعل يكون النصب به، فيكون المعنى: وأخصّ الجار ذا

القريبى، وهو توجيه يربط الرسم المختلف بوجه معتبر من وجوه الإعراب العربي (الفراء ، د.ت ، 267/1).

وقد تابع الألوسي هذا المعنى، فذكر أن قراءة النصب تغيد الاختصاص، وفي ذلك تنبيه على عظم حق الجار، لما في تخصيصه بالذكر من تعظيم لشأنه وإبراز لحقه (الألوسي ، 1415 هـ ، 28/3).

وقد سبق الزمخشري الألوسي إلى هذا التوجيه، إذ جعل النصب على الاختصاص دالاً على تعظيم حق الجار لاجتماع حق الجوار والقريبى، وقرن ذلك بما ورد من نظير قرآني صريح، وهو قوله تعالى: **أَلَمْ لِي لِي مَجْ مَحْ مَخْ مَمَّ** ، [البقرة: 238] حيث نُصبت الصلاة الوسطى على هذا الوجه، وهو أسلوب معروف في العربية للدلالة على مزيد العناية والتشريف (الزمخشري ، 1407 هـ ، 509/1).

وعلى الرغم من اختلاف النحويين في بناء كلمة (نو) من حيث الوزن الصرفي، كما ذكر المرادي من أن مذهب سيبويه يجعلها على وزن (فَعَلٌ) بالتحريك، ولامها ياء، في حين يذهب الخليل إلى أنها على وزن فَعَلٌ ولامها واو، مع قول ابن كيسان باحتمال الوجهين، فإن هذا الخلاف لا يؤثر في توجيه هذه الظاهرة؛ لأن اختلاف الإعراب هنا ناشئ عن اختلاف حرف الإعراب بين الواو والألف والياء، لكونها من الأسماء الستة، لا عن أصل بنائها الصرفي، وهو ما يضبط محل الخلاف بدقة (المرادي ، 1428 هـ ، 319/1).

وخلاصة المسألة أن توجيه الإمام الجعبري لظاهرة الإبدال في رسم (ذي - ذا) يقوم على أصلٍ أساسه التمييز بين الرسم القياسي الغالب، والرسم الشاذ المنقول، ويُظهر أن اختلاف الرسم في هذا الموضع ليس خللاً في الضبط، وإنما هو ثمرة تداخل منظم بين الرسم والقراءة والإعراب، وهو ما تؤكد الشواهد القرآنية والأمثلة النحوية المثبتة في هذه المسألة.

المسألة الثانية: إبدال الألف واوًا

يُعدّ إبدال الواو عن الألف في بعض ألفاظ الرسم العثماني من الظواهر التي أفرد لها الإمام الجعبري عناية خاصة في كتابه جميلة أرباب المراصد، بوصفها توجيهًا مقصودًا يدلّ على الأصل الاشتقاقي للكلمة أو على لغة من لغات العرب، لا مجرد خروج عن القياس الإملائي المؤلف.

ومن أبرز ما مثّل به لذلك رسم كلمة (بالغدوة) بالواو في جميع مصاحف الأمصار، وهو رسمٌ أجمع عليه الكُتّاب الأوائل، فجاء توجيه الجعبري له كاشفًا عن منهجه في فهم دلالة الحرف المكتوب في المصحف.

لذلك وجّه رسم واو (بالغدوة) بقوله: ((الدلالة على أصل الألف؛ لأنه من غدا يغدو، فقراءة الواو قياسية، وقراءة الألف اصطلاحية يوافقه تقديرًا كالزكوة)) (الجعبري ، 1431هـ ، 292-293) وقد روي عن الخليل بن أحمد أنه من أقدم من أشار إلى علّة هذه الظاهرة، فذكر في العين أن الألف التي مرجعها إلى الواو، مثل الصلاة كتبت بالواو (الخليل ، د.ت ، 317/3). وذكر سيبويه أن ألف التقخيم لغة الحجاز في قولهم: الصلاة والحياة، فكتبت بالواو كالصلوة (سيبويه ، 1408هـ ، 432/4).

وعلى ابن قتيبة أن كتابة (الصلوة والزكوة والحياة) بالواو جرت تبعًا لرسم المصحف، وأن غيرها من النظائر لا يُكتب إلا بالألف، مثل (قطاة، قناة، فلاة). وذكر أن بعض أصحاب الإعراب علّل ذلك بأن العرب كانت تميل في اللفظ بهذه الألفات إلى الواو شيئًا، وقيل: بل رُسِمَت على الأصل لأن أصل الألف واو، فقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما يظهر في جمعها (صلوات وزكوات وحيوات). (ابن قتيبة ، د.ت ، 247؛ القلقشندي ، د.ت ، 3/ 20)

ويؤيد هذا التوجيه ما ورد في بعض أقوال أهل العربية منقولًا عن المبرد فيما رواه ابن السراج قوله : (و من أثر الصواب كتب في غير المصحف الصلاة والزكاة بألف)، (ابن السراج 1396 هـ، 124؛ ابن البناء ، 1990م ، 77)، فقوله هذا تصريح يُفهم منه أن رسم الواو في المصحف ليس هو الإملاء القياسي، وإنما هو رسمٌ خاصٌّ بالمصحف، له علته ودلالته، وهذا ينسجم مع ما قرره الجعبري من أن الرسم هنا موجّه إلى الأصل، لا إلى الاصطلاح الكتابي المتأخر.

وذهب المهدي إلى أن ما كُتِبَ وشبهه إنما هو محمول على لفظ التقخيم، لأن الألف إذا فُخِّمَت قُرئت بالواو، فكتبت على ذلك، وعلّل أيضًا بأنها كُتبت من الواو في اللفظ، فكتبت لتدل على أن أصلها واو (المهدي ، 1430هـ ، 55)

ومن الكلمات التي وردت بهذا الرسم كلمة (النجوة) ، كما في قوله تعالى: أ لم لي لي مح مج مخ مم مي ميّ [غافر: 41]، وأصلها من نجا ينجو، فألفها منقلبة عن واو، وكذلك كلمة (

الغدوة (الواردة في موضعين من القرآن، منها قوله تعالى: ﴿وَبِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الأنعام: 52]، وأصلها غدوة، أيضاً بألف منقلبة عن واو، ومن ذلك أيضاً كلمة (الربا) ، وأصلها من ربا يربو، فرُسمت بالواو في المصحف، ولحق بهذه الكلمات ما استقر رسمه بالواو من نحو: (الحياة، الصلوة، الزكوة) سواء أكانت هذه الألفاظ معرفة بـ(ال)، أم مضافة إلى اسم ظاهر، أم جاءت نكرة، وأما إذا أضيفت إلى ضمير، فإن الوجه المشهور في الرسم هو إثبات الألف، وهو المعتمد في المصاحف، مع ورود خلاف غير مشهور في بعض الروايات في مسألة حذف الألف. ومن أمثلة الإضافة إلى الضمير قوله تعالى: ﴿حَيَاتِنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: 29]، وقوله: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الجنات: 21]، حيث رُسمت الألف على الأصل الاصطلاحي، لا على الواو. (الداني 60-63، د.ت)

ومع اختلاف هذه التعليقات بين الإشارة إلى الترخيم أو إلى اللغة أو إلى الأصل الاشتقائي، فإن توجيه الإمام الجعبري يظل جامعاً لها من جهة الرسم ، إذ جعل الواو المكتوبة علامة على الأصل، ودليلاً على أن الألف ليس أصلية في هذه المواضع، وإنما هي منقلبة عنه. وقد ذهب الدكتور غانم قدوري إلى أن علماء الإملاء جعلوا هذا الرسم خاصاً بالمصحف الشريف، ثم مالوا في غيره إلى الكتابة بالألف حتى استقر ذلك في الاستعمال الكتابي منذ زمن بعيد (قدوري الحمد ، 1425هـ ، 142).

والذي يبدو أن تعويض الواو عن الألف في رسم نحو (بالغدوة) ونظائرها عند الإمام الجعبري ليس مسألة صوتية فحسب، ولا مجرد نقل لظاهرة من ظواهر الرسم، بل هو توجيه مقصود يُراد به الدلالة على الأصل الاشتقائي للكلمة، مع مراعاة ما يثبت من لغات العرب في نطقها. وبهذا يظهر أن الجعبري يتعامل مع ظواهر الرسم بوصفها علامات دلالية واعية، لا بوصفها خروجاً عن القياس فقط.

المسألة الثالثة: إبدال السين صادًا

يُعدّ الإبدال من الظواهر التي وقف عندها الإمام الجعبري في كتابه جميلة أرباب المراد بوصفها من وجوه توجيه الرسم العثماني؛ لا من جهة الصوت المفرد، بل من حيث دلالة الحرف المكتوب على ما يحتمله اللفظ من أداء، ومن جملة ما مثّل به لذلك إبدال السين صادًا أو العكس في بعض الألفاظ القرآنية، وهو توجيهٌ يتكرر في مواضع متعددة من الكتاب، ويكشف عن منهج واضح في ربط الرسم بالبديل اللغوي المعبر، ويأتي لفظ الصراط في هذا السياق

أنموذجًا بيّنًا لهذا التوجيه، إذ اجتمع فيه الأصل الاشتقاقي، وجواز الإبدال، واختيار الرسم الدالّ على ذلك فالأصل في هذا اللفظ من جهة الاشتقاق هو السين، إذ هو من مادة (سرط) بمعنى بلع، وهو أصلٌ لا نزاع فيه بين أهل اللغة (الرازي ، 1420هـ، 3/1130؛ ابن منظور ، 1414 ، 313/7).

غير أنّ وقوع السين قبل الطاء، وهي من حروف الإطباق والاستعلاء، أوجد سياقًا صوتيًا معروفًا عند العرب بجواز الإبدال؛ فانتقل اللفظ في بعض الاستعمالات من السين إلى الصاد، لا على جهة الوجوب، بل على جهة الجواز، مع بقاء الأصل محفوظًا في الاشتقاق، وهذا المعنى هو الذي بنى عليه الإمام الجعبري توجيهه لرسم الصاد في هذا الموضع، وجعله أساس فهم الظاهرة رسمًا وأداءً، فقال نصًّا: (وجه رسم الصاد الدلالة على البديل؛ لأن السين هي الأصل إذ هو من سرطت: بلعت، وكل سين بعدها طاء أو قاف أو خاء أو غين جاز قلبها صاءً أو زايًا، وبينهما لمجانسة الاستعلاء واتحاد المخرج هربًا من تنافر الضدين) (الجعبري ، 1431هـ ، 251 ، 254)، ومثلها في البدلية في قوله تعالى : (ويبصط) و (والمصيطنون) (الجعبري ، 1431هـ ، 260)

وهذا النصّ يحدّد جهة النظر في المسألة؛ إذ لا يجعل الصاد المكتوبة بدلًا عن الأصل ولا ناسخةً له، وإنما يجعلها علامةً رسوميةً على وجود بديلٍ جائز في العربية يقتضيه السياق، فرسم (الصراط) بالصاد لا يُفهم على أنه اختيارٌ لأحد الوجوه وإلغاءٌ لغيره، بل على أنه توجيهٌ مقصود يترك اللفظ على سعته من حيث الأداء.

ويؤيّد هذا التوجيه ما عُرف في كلام العرب من التناوب بين السين والصاد في ألفاظ متقاربة المعنى، حيث يتغيّر اللفظ تبعًا لمجاورة الحروف المستعلية مع بقاء الدلالة، وقد ذُكرت في هذا الباب أمثلة من استعمالهم تدل على أن الإبدال لغةٌ جارية، لا شذوذ فيها، وأنه واقعٌ في مواضع مخصوصة تحكمها صفات الحروف وتجاورها (ابن السكيت ، د.ت ، 42).

وقد صرّح أبو الفتح بأن أصل هذه الألفاظ السين، غير أنها تُبدل صاءً إذا جاورت الغين أو ما في معناها، وعلل ذلك بأن حروف الاستعلاء تجذب السين عن سفالها إلى تعاليها، وأن الصاد تشارك السين في المخرج وتشارك تلك الحروف في الاستعلاء؛ فكان الإبدال أيسر في النطق، كما في (سالخ، صالح، صالح ، وصقر، صخر) (المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 168/2). وهو المعنى نفسه الذي أشار إليه الزمخشري عند حديثه عن هذا

الباب، مؤكداً أن هذا التحول موافق لقوانين الأصوات العربية ومخارجها (الزمخشري ، 1407هـ ، 498/3).

وقد صاغ الرضي هذا التعليل في إطار أدق، حين بين أن السين حرفٌ مهموسٌ مستقل، وأن الحروف التي تليها في هذه المواضع حروفٌ مجهورةٌ مستعلية، فتقل الانتقال بينها؛ فاختيرت الصاد لأنها توافق السين في الهمس والصغير، وتوافق تلك الحروف في الاستعلاء، فيتحقق التجانس بعد الإبدال (البغدادي ، 1395هـ ، 230/3).

ومع هذا، فإن توجيه الجعبري لا يقف عند حدود التعليل الصوتي، بل يتجاوزه إلى ما يثبته الأداء؛ إذ إن الإبدال لم يبق في حيز اللغة، بل ظهر في القراءة، فقد قرئت (وأصيح) بالصاد على أنها لغةٌ لبني كلب يبدلون السين صادًا إذا جامعت الغين أو الخاء أو القاف، مع بقاء قراءة السين على الأصل عند غيرهم (أبو حيان ، 1420 ، 418/8)، كما قرأ الجمهور (باسقات) بالسين، وروي (باسقات) بالصاد على أنها لغةٌ لبني العنبر، يبدلون السين صادًا إذا وليها حرفٌ من حروف الاستعلاء أو فصل بينها وبينه حرفٌ أو حرفان (أبو حيان ، 1420هـ ، 531/9).

غير أنّ وجه الدلالة في الرسم يتضح أكثر بما قرره ابن الجزري من أن كتابة (الصراط) ونظائره بالصاد إنما جاءت لتحتمل قراءة السين على الأصل، وتحتمل قراءة الصاد والإشمام، وأن كتابة اللفظ بالسين وحدها كانت ستضيّق هذا الاحتمال وتجعل بعض الأوجه مخالفة للرسم؛ ومن هنا فرّق بين مواضع الرسم المختلفة، فجعل اختلاف الرسم سببًا لاختلاف ما يحتمله الأداء (ابن الجزري ، د.ت ، 12/1).

ومن لطائف ما ذهب إليه الدكتور غانم قدوري الحمد أنّ هذه المسألة لا تدخل في باب البديل المحض؛ لأنّ أكثر من يقرؤون هذه الكلمات بالصاد (قدوري الحمد ، د.ت ، 134)

والراجع أن توجيه الإمام الجعبري لظاهرة الإبدال في رسم (الصراط) يكشف عن منهج قائم على النظر إلى الرسم بوصفه دالًا على البديل، وحافظًا لسعة الأداء، لا ناقلًا لصوت واحد، فالصاد هنا لم تكتب لإلغاء الأصل، بل للإشارة إليه مع ما يجوز أن يطرأ عليه من إبدال، وهو توجيه ينطبق على نظائر هذه الظاهرة في مواضع أخرى من الكتاب.

المسألة الرابعة: إبدال النون الخفيفة بألف

وجّه الإمام الجعبري إبدال النون الخفيفة بألفٍ حملاً على الوقف؛ لأن كلاً من النون والألف قد يردان في طرف الكلمة عند انتهاء النطق، فإذا وقِف على النون الخفيفة قُلبت ألفاً، وجاء الرسم تابعا لهذا المآل الوقفي، لا مبتدعاً من غير أصل. ومثّل لذلك بالنون الخفيفة المؤكّدة التي ترد بعد فتحة في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 15]، ومثّل قوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: 32]، فهذه النون الخفيفة تُكتب في المصحف على هيئة تنوين (فتحتين) قبل الألف؛ مراعاةً للوقف، إذ تُبدل عند الوقف ألفاً، كما يُفهم من تقرير الجعبري لهذا الوجه. (الجعبري، 1431هـ، 513).

ومما يقوّي هذا التوجيه عند أهل العربية أن النون الخفيفة لم تُرسم في القرآن إلا ألفاً، أما في اللغة فلا تخلو من حالين: أن تسبق بغير فتحة، أو أن تسبق بفتحة، فإذا سبقت بفتحة ظهر أثر الوقف بقلبها ألفاً، فكان الرسم بالألف عند الوقف سائغاً في التوجيه. وقد استشهد ابن مالك على هذا الصنيع بما يدلُّ على إبدالها ألفاً في الوقف، فقال: ((وأبدلناها بعد فتح ألفاً وقفاً *** كما تقول في قَفَنَ قَفّاً)) (ابن مالك، د.ت، 55). وهذا البيت يُشعر بأن إبدال النون الخفيفة ألفاً في الوقف قاعدةٌ معروفة عند النحاة، وهو ما يتصل اتصالاً مباشراً بتوجيه الرسم في هذه المواضع.

ثم إن أهل العربية حين تناولوا هذه الظاهرة اختلفوا في بابها من جهة النقيض، فمال جمهور البصريين إلى أن تُكتب بالألف كما رُسمت في المصحف، وذهب الكوفيون إلى أنها تُرسم نوناً، إلا أن عمل المصاحف وإجماع القراء على الوقف عليها بالألف يقوّي جهة الرسم العثماني، ويُفهم منه أن الرسم جارٍ على مراعاة الوقف ومآله الصوتي. (سيبويه، 1408هـ، 3/ 521)

ومما يُستأنس به هنا ما قرره ابن خالويه في سياق تعليل الوقف وما يلابسه من قلبٍ وإبدال، حيث يذكر ما يدلُّ على أن الوقف يؤثر في هيئة الحرف المنطوق، ويُبرز علاقة ذلك بسلامة الأسلوب العربي. (ابن خالويه، 1941م، 140). ويقع في معنى هذا ما نكره أبو عمرو الداني في سياق تعليل وجوه الرسم والوقف، بما يدلُّ على أن مراعاة الوقف أصل معتبر في باب الرسم، وأنه يُستعمل لتفسير ظواهر مخصوصة في المصحف، ومما كتب بالألف على مراد الوقف التنوين المنصوب في كلمة (إذن)، فيبدو أنها كانت يوقف عليها بالألف فجاءت مرسومة في

المصحف ألفا كما في قوله تعالى : (وأذا لا يلبثون " و " فإذا لا يؤتون الناس " و " وإذا لأذقناك (الداني، د.ت ، 50؛ المرادي ، 1413 هـ ، 144)

وقد ذهب السيوطي إلى أن الوقف عليها وكتابتها بالألف دليلٌ على أنها اسمٌ منون لا حرف آخره نونٌ، لعدم وقوع ناصبة للمضارع—خصوصاً—في هذا الموضع، وجعل الصواب إثبات هذا المعنى وعليه إجماع القراء. (السيوطي ، 1394 ، 2 / 183). غير أن مدار التوجيه عند الجعبري لا يتجه إلى تصنيف الكلمة اسماً أو فعلاً بقدر ما يتجه إلى تفسير الرسم بمآل الوقف؛ لأن النون الخفيفة إذا وقعت بعد فتحة شبّهت بالتونين المنصوب في حالة النصب من جهة قلبها ألفاً عند الوقف، فجرى رسمها على ما يُشبهه عمل التونين، فكتبت في الخط ألفاً؛ لأنها تُشبهه التونين في الوقف. (ابن قتيبة ، د.ت ، 254) .

ومن هنا يظهر وجهٌ مهم في توجيه هذه الظاهرة: وهو أن الوقف—في بعض المواضع—يُعدّ علةً رسميةً كاشفةً عن اختيار هيئة الحرف في المصحف، لا مجرد أثر عارض، ولهذا قال ابن الأنباري في النون المخففة: ((تتغير في الوقف، ويوقف عليها بالألف))، ثم استشهد بالقرآن الكريم شاهداً أعلى من الشواهد الشعرية إذ القرآن ذروة ما قرأ العرب كقوله تعالى: أ ن ي هجّ ، وإذا أردنا التذليل على أصالة ما نُسب إلى العرب من الوقوف على النون الساكنة بالألف كالتونين وجدنا شواهد كثيرة في شعرهم، ومنها ما نقله ابن الأنباري من شعر ابن الاعرابي :

يحسبه الجاهل ما لم يعلم * * شيخاً على كرسيه معمّما

أصلها نون ساكنة (يعلمن)، وكتبت بالألف كما تُتطّق في الوقف. (الأنباري ، 1424 هـ ، 538/2).

ومن شواهد هذا الصنيع عند العرب قول ميمون بن قيس الأعشى في مدح النبي ﷺ:
فإياك والميتات لا تأكلنها ... ولا تأخذن سَهْمًا حديدًا لتقصدا
وفيه إظهار أثر الوقف والقلب في آخر الفعل (لتقصدن) (ابن الاثير ، 1420 هـ ، 504/2)

ويُلاحظ كذلك أن هذا الباب يلتقي مع مواضع قرآنية أخرى من جهة الوقف على ألفٍ تُشبه ما تُبدل إليه النون الخفيفة، مثل ما ورد في كلمات تنتهي بنون ساكنة تُوقف بالألف في الاستعمال العربي، وقد ذُكرت لهذا الباب شواهد لغوية وشعرية، منها ما ذكره ابن منظور في تفسير الوقوف

بالألف في نحو «فَاعْبُدًا»، وأنه يُوقف عليه بالألف كما تقول: «رَأَيْتُ زَيْدًا». (ابن منظور ، 1414هـ ، 759/1).

وفي سياق هذا المثال نقل الثعالبي ونصّ على ما يدلّ على قلب النون الخفيفة ألفًا، وذكر نظائر من كلام العرب مما يُستفاد منه أن هذا الاستعمال جارٍ في لسانهم. (الثعالبي ، 1422 هـ، 1/228). ويُستأنس كذلك بما أورده المؤلف في النكت في القرآن الكريم مما يتصل بوجه الوقف واعتباره

في القراءة والرسم

كقول الشاعر: أَقْصِرْ فَلَسْتَ بِمُقْصِرٍ جُرَّتْ الْمَدَى ... وَبَلَغْتَ حَيْثُ النَّجْمُ تَحْتَكُ فَارِبَعًا

فقوله: (فاربعا) كُتبت بالألف كحالها عند الوقف عليها، وهي في الأصل (فاربعن)، ولو وصلت بما بعدها لقرأت بالنون الساكنة (فاربعن) (القيرواني ، 1428هـ، 1/458) .

وخلاصة هذا التوجيه أن إبدال النون الخفيفة ألفًا حملًا على الوقف عند الإمام الجعبري ينهض على أصلٍ واضح: وهو أن الرسم العثماني قد يراعي مآلات الأداء عند الوقف في مواضع مخصوصة، وأن كتابة النون الخفيفة على صورةٍ تؤول في الوقف إلى الألف ليس خروجًا عن العربية، بل هو توجيه يلتقي فيه اعتبار الوقف مع سنن العرب في القلب والإبدال، ويقوى بما نقله النحاة واللغويون من شواهد، وبما استقر عليه رسم المصحف وتلقيه.

المسألة الخامسة: إبدال التنوين نونًا

تُعَدُّ ظاهرة إبدال النون بالتنوين، أو إثبات النون في مواضع التنوين في الوقف من الظواهر التي لفتت انتباه علماء الرسم والقراءات والتفسير، لما تنطوي عليه من خروج ظاهري عن النظام الإملائي المعهود، وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في رسم بعض الكلمات في المصحف الشريف التي يُنظر إليها وفق القاعدة الإملائية أن يُحذف فيها التنوين عند الوقف، غير أن الرسم العثماني أثبت فيها نونًا منطوقة ومكتوبة، ويُعدّ موضع قوله تعالى: ﴿وَكَايُنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ﴾ [آل عمران: 146] من أبرز الأمثلة على ذلك، وهو ما يجعله أنموذجًا لدراسة تداخل البنية الصوتية مع معايير الرسم في المصحف.

لقد قدّم الإمام الجعبري توجيهًا عميقًا لهذه الظاهرة، إذ لم ير فيها مجرد مخالفة للقياس، بل تعامل معها بوصفها ظاهرة دلالية ترتبط بالبنية الأصلية للكلمة، وبالاعتبارات الاشتقاقية والصوتية، فالنون - في نظره - في كلمة (كأين) ليست تنوينًا، بل هي نون أصلية ثابتة في صلب الكلمة، ولذلك لم تُحذف في الوقف، بل ثبتت رسمًا ونطقًا، ومن ثمّ، فإن إثباتها يُعدّ شاهدًا على أن الكلمة ليست مما يخضع لقواعد التنوين (الجعبري ، 1431هـ ، 513).

ويُستند في هذا التوجيه إلى ما ذهب إليه عدد من أئمة اللغة، من أبرزهم الكسائي، الذي أثبت النون في الوقف على (كأين)، ورأى أنها جزء من الكلمة لا يجوز حذفه، وقد نقل الفراء هذا الرأي مؤكّدًا أن النون فيها أصل لا زائدة (الفراء، د.ت ، 267/1) ، ووافقه الرماني في حيث عدّ الكلمة مركبة من (كاف) التشبيه و(أين) ، مشيرًا إلى أن النون بنيوية لا صرفية(القيرواني ، 1428هـ ، 308/1).

أما مكي بن أبي طالب، فقد أورد أن هذه النون ليست مما يُعالج بمنطق التنوين العارض، بل هي ثابتة، ومن ثمّ فإن إثباتها عند الوقف يتفق مع طبيعتها الصرفية،(القيسي، 1405هـ ، 175/1-176) وهو ما يتقاطع مع توجيه الشاطبي إذ فرّق بين التنوين الذي يلحق الكلمة ويتبع حركتها، وبين النون التي هي جزء من بنيتها الأصلية. (الشاطبي ، 1428هـ ، 7/8)

وقد تعزّز هذا التصور بآراء لاحقة لعدد من النحويين الذين أوضحوا في أن النون الأصلية لا تُحذف في الوقف، لكونها من صلب الكلمة كما أشار ابن أبي الربيع إلى أن حذفها يخل بالبنية التركيبية للكلمة بخلاف التنوين الذي يُسقطه الوقف دون تأثير في أصل الكلمة (ابن الأثير ، 1420هـ ، 657/1).

وفي ضوء هذه الآراء، يتجلّى أن الجعبري لم يكن منفردًا في رؤيته، بل كان جامعًا لتوجّهات سابقة، استطاع من خلالها أن يربط بين الرسم والنطق والأصل الاشتقاقي للكلمة، ليقدّم توجيهًا متماسكًا مفاده أن النون في (كأين) رُسمت وثبتت لكونها أصلية، لا عارضة، وقد عبّر عن ذلك بقوله: ورسم النون في (كأين) دليل على أن النون أصل لا عارض، إذ لو كانت تنوينًا لحُذفت، كما في سائر الكلمات، ولكن إثباتها هنا رسمًا ووقفًا دالٌّ على أصلها كما ذكرته آنفا .

ويُعزّز هذا التوجه ما أشار إليه أبو حيان حيث بيّن أن حذف النون في مثل هذا الموضع يُخالف الرسم والنطق القرآني على السواء(أبو حيان ، 1418هـ ، 793/2) ، وهو ما أيده أيضًا السيوطي

في ذلك (السيوطي، د.ت ، 604/2) بتأكيده أن النون في (كأين) تُعامل معاملة الجزء الصرفي الأصلي .

وبهذا يُفهم أن إثبات النون في هذا الموضوع، وإن خالف القياس الإملائي، فإنه منسجم مع مقتضى الاشتقاق والبنية، ومقصود به الإشارة إلى أن الكلمة ليست منوَّنة، بل متضمنة لحرف أصلي، وهو ما يشي بعمق النظر في توجيهات علماء الرسم والقراءات، وفي مقدمتهم الإمام الجعبري، الذي لم يكتف بوصف الظاهرة، بل نفذ إلى أعماقها اللغوية والدلالية.

المسألة السادسة: إبدال الألف ياءً

يُعدّ رسم الألف ياءً في بعض ألفاظ المصحف العثماني من الظواهر التي عالجها الإمام الجعبري في جملة أرباب المراد معالجة توجيهية دقيقة، إذ لا يُفهم هذا الرسم عنده على أنه مجرد خروج عن القياس الإملائي، ولا على أنه قلب اشتقاقي محض، بل هو رسمٌ مقصودٌ يتصل بالأداء من جهة، وبهيئة الحرف المكتوب من جهة أخرى، ومن أبرز ما مثّل به الجعبري في هذا الباب رسم نحو (الضحى) و(السجى) بالياء في آخرهما، وهو رسم استقرّ في المصاحف العثمانية، فجاء توجيهه كاشفاً عن منهجه في ربط الرسم بما يلابسه من وجوه الأداء.

وقد قال الإمام الجعبري: "وجه رسم الألف ياءً في (الضحى) و(السجى) إنما يناسب الفواصل في الطرفين أو اللاحق، إمّا حملاً للخط على اللفظ، أو تنبيهاً على جواز الإمالة" (الجعبري ، 1431 هـ ، 642).

وهو نصٌّ صريح في جعل هذا الرسم مرتبطاً بالأداء لا بالأصل الاشتقاقي وحده، وبهذا التوجيه لا يجعل الجعبري الألف ياءً دلالةً على أصل يائي، ولا يخرجها عن أصلها الألفي، وإنما يجعل هيئة الرسم صالحة للدلالة على ما يعرض في الأداء من ميلٍ أو إمالة، من غير أن يلزم من ذلك تغيير في أصل الكلمة.

وقد علل هذه المسألة الخليل بن أحمد الفراهيدي حين قال : ((واعلم أن كل ألف في آخر الاسم لا تكون إلا منقلبة عن ياء أو واو...)) (الخليل ، د.ت ، 58/2)، وأشار بذلك إلى قاعدة اشتقاقية عامة قد تؤثر في الرسم.

ويؤيد توجيه الجعبري ما قرره أبو عمرو الداني (ت 444هـ) بقوله: ((اعلم أن المصاحف اتفقت على رسم ما كان من نوات الياء من الأسماء والأفعال بالياء على مراد الإمالة وتغليب الأصل))

(الداني ، د.ت ، 68)، وهذا النص يُبين أن رسم الألف ياءً في هذا الباب جارٍ على اعتبار الأداء مع مراعاة الأصل، وهو عين ما بنى عليه الجعبري توجيهه.

وجمع أبو داود الأندلسي (ت 496هـ) بين الإمالة والأصل في تعليل ما رُسم من الألفات ياءً، فذكر أن نحو قوله تعالى: (فأبى أكثر الناس إلا كفورا) كُتب بالياء على الأصل، والإمالة مكان الألف الموجودة في اللفظ (أبو داود ، 1423 هـ ، 119/2). وذكر نظير ذلك في (اليتامى) بحذف الألف قبل الميم وإثبات ياء بعدها على الأصل، والإمالة مكان الألف الموجودة في اللفظ (أبو داود ، 1423 هـ ، 173/2). ويُفهم من هذا الجمع أن الرسم لا يُرد إلى علة واحدة، بل قد تجتمع فيه الإشارة إلى الأصل مع مراعاة ما يثبت في الأداء، وصرّح ابن الجزري (ت 833هـ) بأن عدول الألف إلى الياء سببه الإمالة (ابن الجزري ، د.ت ، 30/2).

غير أن الدكتور غانم قدوري الحمد رجّح التعليل بالأصل، على التعليل بالإمالة؛ لأن المصاحف كُتبت على لغة قریش، وهم قلب بلاد الحجاز، والفتح لغتهم، والإمالة ليست من لغتهم الغالبة (قدوري الحمد ، د.ت ، 29).

ولا يُفهم من هذا التوجيه إغفال ما قيل في اتصال هذا الرسم بـ الفاصلة القرآنية، والتي فسرها الزركشي بقوله: ((هي رؤوس الآي في المصاحف، وقد استخلص بعضهم طرقاً لمعرفتها، فمنها: التناسب بينها وبين ما قبلها طولا وقصرًا، والمشكلة في الحرف الأخير أو فيما قبله أو فيهما معًا)) (الزركشي ، 1376هـ ، 53/1)

غير أن هذا الوجه كما يظهر من مجموع كلام الجعبري ومن وافقه ليس تعليلًا مستقلًا يُنشئ الرسم ابتداءً، وإنما هو وجه مساعد يُذكر في سياق التوجيه، بحيث تأتي الفاصلة منسجمة مع هيئة الرسم، لا أن الرسم وُضع لأجلها، وهذا الفهم يمنع من تحميل الظاهرة تعليلًا بلاغيًا صرفًا، ويجعلها في إطار التوازن بين الرسم والأداء.

وهكذا يتبين أن رسم الألف ياءً في نحو (الضحى) و(السجى) عند الإمام الجعبري ليس قلبًا اشتقاقياً، ولا اتباعًا محضًا لاعتبارات الفاصلة، بل هو رسم مقصود يُراد به الدلالة على ما يلابس الأداء من ميلٍ أو إمالة،

مع بقاء الأصل محفوظًا، وبهذا يتضح أن الجعبري يعالج هذه الظاهرة ضمن منهج يوازن بين الرسم والأداء، ويجعل هيئة الحرف المكتوب علامة دالة على وجوه معتبرة في التلاوة.

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلته وكرمه تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد العليّ القدر العظيم الجاه وعلى آله وصحبه ومن سار على سنته على يوم الدين، وبعد:
فقد وصلت هذه الرحلة العلمية مع كتاب جميلة أرباب المراصد وصاحبه الإمام برهان الدين الجعبري إلى نهايتها، فيطيب لي أن أذكر نتيجة بحثي هذا، وإني لأرجو الله أن أكون قد وفقت فيه:

1. للرسم العثماني وتوجيهاته فوائد عظيمة وأسرار بليغة، ولا يصلح لكتاب القرآن الكريم إلا الرسم العثماني، ولو رُسم بالرسم القياسي لفاتنتنا بعض القراءات، ويُعدُّ الرسم العثماني الممثل الحقيقي والصورة الصادقة والوثيقة الدامغة لواقع الكتابة العربية آنذاك.
2. إن ظاهرة الإبدال في رسم المصحف عند الإمام برهان الدين الجعبري ظاهرة مقصودة، لا تُفسَّر على أنها خروج عن القياس الإملائي، بل هي جزء من نظام الرسم العثماني القائم على الضبط والتوقيف، وله علل معتبرة في اللغة والأداء.
3. إن الجعبري لا يردُّ الإبدال إلى علة واحدة، بل يوازن بين الأصل الاشتقائي، ووجوه الأداء، ولغات العرب، ومآلات الوقف، مما يدلُّ على منهج تركيب، يتجاوز التفسير الصوتي أو الصرفي الجزئي.
4. إن الرسم العثماني عند الجعبري يحمل وظيفة دلالية، إذ تُكتب الحروف أحياناً للإشارة إلى البديل الجائز، أو إلى سعة القراءة، أو إلى أصل الكلمة، لا لتمثيل صورة صوتية واحدة، وهو ما ظهر بوضوح في مسائل إبدال السين صادًا، والألف ياءً، والتتوين نونًا.
5. إن الوقف يُعدُّ عند الجعبري علةً معتبرة في بعض مواضع الإبدال، كما في إبدال النون الخفيفة ألفًا، مما يدلُّ على أن الرسم قد يراعي مآل الأداء، لا حال الوصل وحده.
6. إن توجيهات الجعبري منسجمة مع أقوال أئمة اللغة والرسم كالداني، وأبي داود، وابن الجزري، غير أنه يميّز بجمع هذه الأقوال ضمن بناء تحليلي متماسك.
7. اتسمت توجيهات الجعبري بالإيجاز الشديد، وقلة الألفاظ، مع تركيزه على المعنى المقصود دون إطالة أو استطراد، إذ كان يعتمد إلى عرض التوجيه في عبارات موجزة مكثفة، يقتصر فيها على القدر الذي يحقق المقصود من البيان، دون الدخول في التفاصيل

التوصيات

- توصي الدراسة بالاهتمام بكتاب جميلة أرباب المرصد للجعبري، ودراسته دراسةً تحليلية لمنهجه في توجيه ظواهر الرسم والقراءات، مع الاستفادة من هذا المنهج في الدراسات المعاصرة لرسم المصحف، خاصة في القضايا التي يُتوهم فيها مخالفة القياس الإملائي سوى الحذف والإبدال كونها دُرست .
 - توصي الدراسة بإجراء دراسات مقارنة بين توجيهات الجعبري وتوجيهات أئمة الرسم العثماني، كالداني وأبي داود الأندلسي، للكشف عن تطوّر مناهج التوجيه في علم رسم المصحف.
 - تؤكد الدراسة أهمية إدماج توجيه الرسم ضمن الدراسات اللسانية القرآنية، مع اقتراح تدريس مادة علم الرسم العثماني لطلبة الجامعات لكون هذا العلم فقير بقلة سالقيه.
- وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبل مني ما كتبت من كلم، وأن يجعلني في خير معتصم، وأن يغفر لي ما زل به القلم وعثرت فيه القدم، وصلى الله وسلم على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر

1. أبو داود، سليمان بن نجاح. 1423هـ. مختصر التبيين لهجاء التنزيل. مجمع الملك فهد، المدينة المنورة.
2. أبو حيان، محمد بن يوسف. 1420هـ. البحر المحيط في التفسير. دار الفكر، بيروت.
3. أبو حيان، محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي. 1418هـ. ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
4. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الشيباني الجزري. 1420هـ. البديع في علم العربية جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
5. ابن البناء المراكشي، أبو العباس أحمد بن محمد. د.ت. عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
6. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. د.ت. النشر في القراءات العشر. المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة.
7. ابن جني، عثمان بن جني. 1420هـ. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
8. ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. 1397هـ. كتاب الكتّاب. دار الكتب الثقافية، الكويت.
9. ابن السراج، محمد بن السري. 1396هـ. كتاب الخط. مجلة المورد، بغداد.
10. ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. د.ت. الكنز اللغوي في اللسن العربي. مكتبة المتنبّي، القاهرة.
11. ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدين. د.ت. ألفية ابن مالك. دار التعاون.
12. ابن منظور، محمد بن مكرم. 1414هـ. لسان العرب. دار صادر، بيروت.
13. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا 1399هـ، مقاييس اللغة، دار الفكر - عمان
14. ابن هشام، عبد الله بن يوسف. د.ت. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. دار الفكر، بيروت.
15. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. د.ت. أدب الكاتب. مؤسسة الرسالة، بيروت.
16. الألوسي، محمود بن عبد الله. 1415هـ. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. دار الكتب العلمية، بيروت.
17. الأنصاري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات كمال الدين الأنباري. 1424هـ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية.

18. القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. 1406هـ أنباه الرواة على أنباء النحاة دار الفكر العربي ، القاهرة
19. البغدادي، عبد القادر بن عمر. 1395هـ. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد. دار الكتب العلمية، بيروت.
20. الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور. 1422هـ. فقه اللغة وسر العربية. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
21. الجعبري، إبراهيم بن عمر. 1431هـ. جميلة أرباب الراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد. دار الغوثاني، دمشق.
22. الجرجاوي، خالد بن عبد الله. 1421هـ. شرح التصريح على التوضيح. دار الكتب العلمية، بيروت.
23. الحسين بن أحمد. د.ت. إعراب ثلاثين سورة. جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
24. الخليل بن أحمد، الفراهيدي. د.ت. كتاب العين. دار ومكتبة الهلال، بيروت.
25. الداني، عثمان بن سعيد. د.ت. المقنع في رسم مصاحف الأمصار. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
26. الرازي، محمد بن أبي بكر. 1420هـ. مختار الصحاح. المكتبة العصرية، بيروت-صيدا.
27. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد. 1376هـ. البرهان في علوم القرآن. دار الكتب العربية.
28. الزمخشري، محمود بن عمرو. 1407هـ. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل. دار الكتاب العربي، بيروت.
29. الزمخشري، محمود بن عمرو. 1414هـ. المفصل في صنعة الإعراب. مكتبة الهلال، بيروت.
30. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. 1394هـ. الإتيان في علوم القرآن. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
31. سيوييه، عمرو بن عثمان بن قنبر. 1408هـ. الكتاب. مكتبة الخانجي، القاهرة.
32. شملول، محمد. 1427هـ. إعجاز رسم القرآن وإعجاز التلاوة. دار السلام، القاهرة.
33. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. 1428هـ. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. معهد البحوث العلمية.

34. الفراء، يحيى بن زياد. د.ت. معاني القرآن. دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
35. القلقشندي، أحمد بن علي. د.ت. صبح الأعشى في صناعة الإنشا. دار الكتب العلمية، بيروت.
36. القيسي، مكي بن أبي طالب. 1405هـ. مشكل إعراب القرآن. مؤسسة الرسالة، بيروت.
37. القيرواني، علي بن فضال بن علي. 1428هـ. النكت في القرآن الكريم. دار الكتب العلمية، بيروت.
38. قدوري الحمد، غانم. 1425هـ. علم الكتابة العربية. دار عمار، عمان.
39. قدوري الحمد، غانم. د.ت. الميسر في علم رسم المصحف. المؤسسة الأكاديمية، بيروت.
40. المراكشي، أحمد بن محمد بن عثمان. 1411هـ. عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
41. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن. 1413هـ. الجنى الداني في حروف المعاني. دار الكتب العلمية، بيروت.
42. المرادي، حسن بن قاسم. 1428هـ. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. دار الفكر العربي، القاهرة.
43. المهدي، أحمد بن عمار. 1430هـ. هجاء مصاحف الأمصار. دار ابن الجوزي، الرياض.
44. يعيش، علي بن يعيش. 1422هـ. شرح المفصل. دار الكتب العلمية، بيروت.



References

1. Abū Dāwūd, Sulaymān ibn Najāh. (1423 AH). Al-Tabyīn li-Hijā' al-Tanzīl [Clarification of the Orthography of the Qur'ānic Text]. King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'ān, Madinah.
2. Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. (1420 AH). Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr [The All-Encompassing Ocean in Qur'ānic Exegesis]. Dār al-Fikr, Beirut.
3. Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Ḥayyān (Athīr al-Dīn). (1418 AH). Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-'Arab [A Comprehensive Study of Arabic Linguistic Usage]. Maktabat al-Khānjī, Cairo.
4. Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn Abū al-Sa'ādāt al-Mubārak ibn Muḥammad al-Jazarī. (1420 AH). Al-Badī' fī 'Ilm al-'Arabiyya [The Rhetorical and Grammatical Art in Arabic]. Umm al-Qurā University, Mecca.
5. Ibn al-Bannā' al-Marrākishī, Aḥmad ibn Muḥammad. (n.d.). 'Unwān al-Dalīl min Marsūm Khaṭṭ al-Tanzīl] Guide to the Orthographic رسم of the Qur'ānic Script. [Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut.
6. Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf. (n.d.). Al-Nashr fī al-Qirā'āt al-'Ashr [Publication on the Ten Canonical Readings]. Al-Maṭba'ah al-Tijāriyya al-Kubrā, Cairo.
7. Ibn Jinnī, 'Uthmān ibn Jinnī. (1420 AH). Al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh Shawādh al-Qirā'āt wa al-Īḍāḥ 'Anhā [Justification and Explanation of Irregular Qur'ānic Readings]. Ministry of Awqāf, Cairo.
8. Ibn Durustawayh, 'Abd Allāh ibn Ja'far. (1397 AH). Kitāb al-Kuttāb [The Book of Scribes]. Dār al-Kutub al-Thaqāfiyya, Kuwait.
9. Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-Sarī. (1396 AH). Kitāb al-Khaṭṭ [The Book of Script]. Al-Mawrid Journal, Baghdad.
10. Ibn al-Sikkīt, Ya'qūb ibn Ishāq. (n.d.). Al-Kanz al-Lughawī fī al-Lisān al-'Arabī [The Linguistic Treasury of Arabic]. Maktabat al-Mutanabbī, Cairo.
11. Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abd Allāh (Jamāl al-Dīn). (n.d.). Alfiyyat Ibn Mālik [Ibn Mālik's Thousand-Line Poem on Grammar]. Dār al-Ta'āwun.
12. Ibn Manzūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1414 AH). Lisān al-'Arab [The Arabic Tongue]. Dār Ṣādir, Beirut.
13. Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyyā'. (1399 AH). Mu'jam Maqāyīs al-Lugha [Dictionary of Linguistic Measures]. Dār al-Fikr, Amman.
14. Ibn Hishām, 'Abd Allāh ibn Yūsuf. (n.d.). Awḍāḥ al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik [The Clearest Paths to Ibn Mālik's Alfiyya]. Dār al-Fikr, Beirut.
15. Ibn Qutaybah, 'Abd Allāh ibn Muslim. (n.d.). Adab al-Kātib [The Etiquette of the Writer]. Mu'assasat al-Risālah, Beirut.



16. Al-Ālūsī, Maḥmūd ibn ‘Abd Allāh. (1415 AH). Rūḥ al-Ma‘ānī fī Tafsīr al-Qur’ān al-‘Azīm wa al-Sab‘ al-Mathānī [The Spirit of Meanings in Qur’ānic Exegesis]. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut.
17. Al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad (Abū al-Barakāt Kamāl al-Dīn). (1424 AH). Al-Inṣāf fī Masā’il al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn [Equity in Disputed Issues between Basran and Kufan Grammarians]. Al-Maktabah al-‘Aṣriyyah.
18. Al-Qifṭī, ‘Alī ibn Yūsuf. (1406 AH). Inbāh al-Ruwāt ‘alā Anbā’ al-Nuḥāt [Biographical Notices of Grammarians]. Dār al-Fikr al-‘Arabī, Cairo.
19. Al-Baghdādī, ‘Abd al-Qādir ibn ‘Umar. (1395 AH). Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib wa Shawāhidihā [Commentary on Ibn al-Ḥājib’s Shāfiyya]. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut.
20. Al-Tha‘ālibī, ‘Abd al-Malik ibn Muḥammad. (1422 AH). Fiḥ wa Sirr al-‘Arabiyya [The Jurisprudence and Secrets of Arabic]. Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut.
21. Al-Ja‘barī, Ibrāhīm ibn ‘Umar. (1431 AH). Jamīlat Arbāb al-Rāṣid fī Sharḥ ‘Aqīlat Atrāb al-Qaṣā’id [Commentary on “‘Aqīlat Atrāb al-Qaṣā’id”]. Dār al-Ghawthānī, Damascus.
22. Al-Jarjāwī, Khālīd ibn ‘Abd Allāh. (1421 AH). Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘alā al-Tawḍīḥ [Commentary on “al-Taṣrīḥ”]. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut.
23. Al-Ḥusayn ibn Aḥmad. (n.d.). I’rāb Thalāthīn Sūrah [Grammatical Analysis of Thirty Qur’ānic Chapters]. Dā’irat al-Ma‘ārif al-‘Uthmāniyya, Hyderabad.
24. Al-Khalīl ibn Aḥmad al-Farāhīdī. (n.d.). Kitāb al-‘Ayn [The Book of al-‘Ayn]. Dār wa Maktabat al-Hilāl, Beirut.
25. Al-Dānī, ‘Uthmān ibn Sa‘īd. (n.d.). Al-Muqni‘ fī Rasm Maṣāḥif al-Amṣār [The Convincing Treatise on the Orthography of Regional Qur’ānic Codices]. Maktabat al-Kulliyāt al-Azhariyya, Cairo.
26. Al-Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr. (1420 AH). Mukhtār al-Ṣiḥāḥ [Abridged Dictionary of Authentic Arabic]. Al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, Beirut–Sidon.
27. Al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. (1376 AH). Al-Burhān fī ‘Ulūm al-Qur’ān [The Proof in Qur’ānic Sciences]. Dār al-Kutub al-‘Arabiyya.
28. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. (1407 AH). Al-Kashshāf ‘an Ḥaqā’iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl [The Revealer of the Subtleties of Revelation]. Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Beirut.
29. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. (1414 AH). Al-Mufaṣṣal fī Ṣan‘at al-I’rāb [The Detailed Treatise on Syntax]. Maktabat al-Hilāl, Beirut.



30. Al-Suyūfī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr (Jalāl al-Dīn). (1394 AH). Al-Itqān fī ‘Ulūm al-Qur’ān [Mastery in Qur’ānic Sciences]. Egyptian General Book Authority, Cairo.
31. Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qanbar. (1408 AH). Al-Kitāb [The Book]. Maktabat al-Khānjī, Cairo.
32. Shamlūl, Muḥammad. (1427 AH). I’jāz Rasm al-Qur’ān wa I’jāz al-Tilāwah [The Miracle of Qur’ānic Orthography and Recitation]. Dār al-Salām, Cairo.
33. Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā. (1428 AH). Al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah [Comprehensive Objectives in Commentary on the Alfiyya]. Institute of Scientific Research.
34. Al-Farrā’, Yaḥyā ibn Ziyād. (n.d.). Ma‘ānī al-Qur’ān [The Meanings of the Qur’ān]. Egyptian House for Authorship and Translation, Cairo.
35. Al-Qalqashandī, Aḥmad ibn ‘Alī. (n.d.). Ṣubḥ al-A’shā fī Ṣinā‘at al-Inshā’ [The Dawn for the Blind in the Art of Composition]. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut.
36. Al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib. (1405 AH). Mushkil I’rāb al-Qur’ān [Problematic Grammatical Constructions in the Qur’ān]. Mu’assasat al-Risālah, Beirut.
37. Al-Qayrawānī, ‘Alī ibn Faḍḍāl. (1428 AH). Al-Nukat fī al-Qur’ān al-Karīm [Subtle Linguistic Notes on the Qur’ān]. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut.
38. Qadūrī al-Ḥamd, Ghānim. (1425 AH). ‘Ilm al-Kitābah al-‘Arabiyyah [The Science of Arabic Writing]. Dār ‘Ammār, Amman.
39. Qadūrī al-Ḥamd, Ghānim. (n.d.). Al-Muyassar fī ‘Ilm Rasm al-Muṣḥaf [A Simplified Guide to the Science of Qur’ānic Orthography]. Al-Mu’assasah al-Akādīmiyyah, Beirut.
40. Al-Marrākishī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ‘Uthmān. (1411 AH). ‘Unwān al-Dalīl min Marsūm Khaṭṭ al-Tanzīl [Guide to the رسم of the Qur’ānic Script]. [Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut.
41. Al-Murādī, Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim. (1413 AH). Al-Janā al-Dānī fī Ḥurūf al-Ma‘ānī [The Fruitful Harvest on Particles of Meaning]. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut.
42. Al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim. (1428 AH). Tawdīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik [Clarification of Objectives and Methods in Commentary on the Alfiyya]. Dār al-Fikr al-‘Arabī, Cairo.
43. Al-Mahdawī, Aḥmad ibn ‘Ammār. (1430 AH). Hijā’ Maṣāḥif al-Amsār [Orthography of Regional Qur’ānic Codices]. Dār Ibn al-Jawzī, Riyadh.
44. Ibn Ya‘īsh, ‘Alī ibn Ya‘īsh. (1422 AH). Sharḥ al-Mufaṣṣal [Commentary on “al-Mufaṣṣal”]. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut.